المحاضرة الاولى

التخطيط الاقتصاديEconomic Planning

مفهوم التخطيط:

ان اول من ابرز فكرة التخطيط الاقتصادي هو العالم الخارجي كريستيان شونهيدر في بحث نشره سنة (1910) ثم تطورت الفكرة من الناحية العملية.

بدأ التطبيق العملي للتخطيط في الدول الاشتراكية عندما وضع الاتحاد السوفيتي السابق سنة (1928) اول خطة خمسية. وقد استخدمت الدول الشرقية اسلوب التخطيط بعد الحرب العالمية الثانية بصورة استنسا عن الاتحاد السوفيتي الا ان نظم التخطيط في تلك الدول قد تغيرت في بداية الستينات وبدأت تختلف من بلد الى اخر بهذا القدر او ذلك.ل يعد التخطيط حكرا على الدول الاشتراكية بل استخدمته معظم الدول الاخذة بالنمو واصبح بذلك اساس من اسس تنميتها الاقتصادية.

اما التخطيط في الدول الراسمالية فان هذه الدول لاتتصرف بالموارد الاقتصادية انما تحاول التاثير على كيفية التصرف بها من خلال السياسة الاقتصادية (المالية والنقدية).وتحاول احياناً اقناع ذوي العلاقة باهدافها من خلال التفاوض وتستعين من اجل ذلك بالنماذج التنبؤية التي تبين كمياً الاثار التي تترتب على السياسات الاقتصادية المختلفة مقاسا بنمو الدخل القومي وانخفاض نسبة البطالة وتقليص العجز في الميزان التجاري.

تعريف التخطيط:

عرف التخطيط على انه وضع الخطة لاستخدام الموارد المتاحة افضل استخدام ممكن بغية تحقيق اهداف معينة.

كما عرفه آخر انه التدبير الذي يرمي الى مواجهة المستقبل بخطط منظمة سلفا لتحقيق اهداف محددة.

او انه تحديد وتعريف الاهداف التي يرجى التوصل الى تحقيقها عن طريق سياسات محددة واجراءلت واساليب معينة من شانها ان تحقيق هذه الاهداف.

كما عرفهW.A.Lewis اذا يرى ان التخطيط امر جدي،لايكون مجرد تحديد الاهداف التى ترغب في مشاهدتها او مشاهدة حدوثها ولكنه عبارة عن الافعال التي تتخذ لتحقيق هذه الاهداف.

يتضح لنا مما تقدم ان التخطيط هو تحديد اهداف معينة ووضع الاجراءات والاساليب التي تحقق هذه الاهداف بأقل كلفة اجتماعية.

الفرق بين التخطيط والمفاهيم الاخرى

هناك خلط عند الاقتصادين في بعض الاحيان بين التخطيط الاقتصادي والعديد من المفاهيم والمصطلحات القريبة الشبه منه او التي تعتبر احدى ادواته التي تستخدم في الوصول الى تحقيق أهداف الخطة بشكلها الدقيق.

1- الفرق بين التخطيط والتنبؤ:

التخطيط والتنبؤ ينصب كلاهما عل المستقبل ولكن التخطيط عملية ديناميكية متحركة في حين ان التنبؤ عملية استاتيكية ساكنة.فالتخطيط ينتج عنه اعداد خطة تهدف الى تنظيم وتشكيل النشاط الاقتصادي بما يتلائم وتحقيق الاهداف المقررة،اما التنبؤ فهو عبارة عن التكهن المسبق لخطوات ونتائج الاحداث الاقتصادية والاجتماعية وهذا بحد ذاته لايحتوي على اي عمل ديناميكي ولكن يتضمن بعض المعلومات فقط عما يمكن حدوثه في ظل شروط معينه خلال فترة زمني مقبلة.ما ان التنبؤ يمهد لامكانية التدخل لتوجيه النشاط الاقتصادي على اساس علمي فمثلا عند تخطيط حجم وهيكل السلع الاستهلاكية فلابد ان يسبق التخطيط دراسة توقعات الطلب المستقبلي على هذه السلع ايضاً.

2- الفرق بين التخطيط وتدخل الدولة:

تدخل الدولة هو مجموعة الاجراءات والسياسات والتشريعات والانظمة التي تضعها الدولة لتعديل او اصلاح جانب او اكثر من جوانب حياة المجتمع. لذلك لايمكن اعتبار تدخل الدولة رديف للتخطيط الاقتصادي اضافة الى ذلك فان هناك نقاط اختلاف بين المصطلحين تبرز في الجوانب التالية:

أ- من حيث مستوى الشمول فان التخطيط يغطي مختلف الفعاليات والانشطة والاقاليم الاقتصادية في البلد في حين يهتم التدخل الحكومي في كل مرة بمنطقة او نشاط او جزء من قطاع اقتصادي معين.

ب- من حيث الاستمرار فالتخطيط عملية مستمرة لوضع الخطط الاقتصادية ومتابعة تنفيذها فكلما انتهت خطة وضعت غيرها اما تدخل الدولة فانه يتم كلما دعت الحاجة اليه.

ت- من حيث الفاعلية نجد الخطة الاقتصادية تكتسب قوة القانون بعد اعتمادها من قبل القيادة السياسية العليا في الدولة.اما تدخل الدولة فقد يتخذ صفة القانون الملزم وقد يعتمد اسلوب الترغيب بما يؤثر على امكانية تحقيق أهدافها.

3- الفرق بين التخطيط والبرمجة:

يقصد باليرمجة مجموعة الاجراءات والسياسات والقرارات المتكاملة والمتناسقة الموضوعة لايجاد الحل الامثل للمشاكل التي يعاني منها المجتمع كالبطالة والتضخم والبرمجة هي عملية تخطيطية جزئية لقطاع ما او نشاط معين بينما التخطيط القومي الشامل فانه يهدف الى وضع خطة شاملة ومنسقة تشما تحقيق النمو لكافة قطاعات المجتمع بشكل مستمر ومتجدد.

4- الفرق بين التخطيط والادارة:

مفهوم الادارة في الاقتصاديات الغربية يشير الى طرق واساليب وتوجيه العمليات الانتاجية في المشروعات.اما في ماكانت تسمى بالاقتصاديات الاشتراكية فمفهوم الادارة له معنيين الاول ان الادارة تعني النظام الكامل الخاص بقيادة الدولة للاقتصاد القومي والثاني يعني تنظيم العمليات الاقتصادية الجارية وهو مايطلق عليه اصطلاح الادارة الجارية.ان المعنى الاول يتضمن كل وظائف الدولة

الخاصة بقيادة الاقتصاد القومي بما فيها التخطيط الاقتصادي،اما الحالة الثانية فان اصطلاح الادارة يفهم على انه اداة لتفهيم الخطة.

اهداف التخطيط الاقتصادي:

يتضمن التخطيط القومي الشامل مجموعة من الاهداف:

1- الاهداف الاقتصادية:- هي الاهداف التي تتعلق بناحية الكفاءة الانتاجية اي تحقيق اقصى دفع مادي ممكن واهم هذه الاهداف:

أ- زيادة الدخل الحقيقي للفرد عن طريق زيادة مستوى الانتاج من السلع والخدمات.

ب- زيادة مستوى استخدام قوة العمل وتوفير فرص لكافة الافراد القادرين عليه.

ت- تطوير هيكل البناء الاقتصادي وتنويع الانتاج.

ث- تطوير خبرات ومهارات الموارد البشرية.

2- الاهداف الاجتماعية:- مجموعة الاهداف المتعلقة بالعدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص في التعليم والصحة واهم هذه الاهداف:-

أ- تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

ب- توسيع نطاق التعليم والعمل على رفع مستواه.

ت- تحسين الاوضاع الصحية وقائيا وعلاجياً.

ث- تطوير وسائل الثقافة والمقومات الحضارية.

وبسبب تعدد الاهداف وتعارض بعضها مع البعض الاخر فان على المخطط التوفيق بينها بصورة تجعل محصلة الاهداف تعطي اقصى منافع ممكنة للمجتمع من خلال اجراء تفاضل بين الاهداف الاهم ثم يليه المهم.

المفهوم الاشتراكي للتخطيط:-

تقوم فلسفة التخطيط الاقتصادي الاشتراكي على اساس الايمان بان الدولة باستطاعتها بما تمتلك من وسائل ان تمارس دورا هاما في معدل النمو الاقتصادي واتجاهات التنمية الاقتصادية في البلاد فتعريف التخطيط الاشتراكي ضمن هذا المفهوم هو العمل الذي تقوم به الدولة من خلال السعي الى حصر كافة الموارد المادية والمالية والبشرية واستخدامها بشكل كفء من اجل تحقيق الاهداف المرسومة.ان الأداة التي يستخدمها التخطيط الاشتراكي في تحقيق أهدافه هي الخطة القومية National Plan التى تقوم الهيئة العليا للتخطيط في اعدادها وتساهم كافة الوحدات الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومي بتنفيذها.

مقومات التخطيط الاقتصادي:

لكي تنجح عملية التخطيط فلابد من توفر المقومات الاساسية الآتية:-

1- توافر قدر كاف من البينات والمعلومات اللازمة لبناء الخطة.فالخطة يمكن ان ينظر اليها على انها تدفق مستمر من المعلومات والبيانات الى جهاز معين يتم فيه تحويل هذه البيانات الى مجموعة من القدرات النهائية التي تمثل الاطار العام للخطة.
2- وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية التخطيط.وهو الجهاز التخطيطي القادر على تحويل البيانات والمعلومات الى قرارات تخطيطية فعالة تخدم أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.
3- توفر الكادر الفني على مستوى الوحدات الانتاجية.الذي ينبغي ان يكون كفوءاً في ترجمة وتنفيذ القرارات التي اعدت من قبل الهيئة العليا اي ان مسؤليته تكمن في تعبئة كافة الجهود في سبيل تنفيذ القرارات التي تصل اليه من الجهاز المركزي ويجب من هنا ان يتوفر كادر متمرس قادر على تعبئة كافة الجهود من اجل تنفيذ الخطة.
4- توفير الاجهزة الملازمة لمتابعة تنفيذ عملية التخطيط التي تعمل على اكتشاف الانحرافات على اهداف الخطة واكتشاف المعوقات التي تعترض سير تنفيذها وبالتالي تمكين المسؤولين من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتذليل تلك المعوقات والقضاء على اية انحرافات وبالتالي تنفيذ الخطة بالشكل المنشود.

انواع التخطيط الاقتصادي:

1- التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل:- التخطيط الجزئي يقوم على اساس تخطيط قطاعات معينة يكون لها أهمية خاصة على المستوى القومي مثل قطاع الزراعة او الصناعة او غير ذلك.وقد يشمل بعض اوجه النشاط فقط في قطاع معين فبدلا من ان تقوم الدولة بتخطيط القطاع الزراعي بكامله مثلاً تقوم بتخطيط زراعة محصول واحد.التخطيط الشامل ينصب على كافة قطاعات الاقتصاد القومي وكافة الانشطة الاقتصادية.ويجد هذا النوع من التخطيط حيث يلعب القطاع العام دور رئيسي في الاقتصاد القومي وهذا لايعني ان القطاع الخاص لامجال له في ظل التخطيط الشامل اذ من الممكن ان يؤدي هذا القطاع دور هام في مجال المنافسة وخاصة في مجال تحفيز المشروعات العامة زيادة كفاءتها.
2- التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي:- في كلا النموذجين توجد سلطة مركزية تتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات او تضمن التنسيق بين القرارات المختلفة والتوفيق بين الموارد والاستخدامات.فالنموذج اللامركزي يقضي بمركزية القرارات المتعلقة بالمتغيرات الكلية وتشمل الدخل القومي، الاستهلاك الكلي،الاستثمارات،الواردات،الصادرات،تحديد مستوى الاجور والعمالة.....الخ دون الدخول في مكونات كل من هذه الكميات.

بينما النموذج المركزي بالاضافة الى شموله لمجموعة القرارات السابقة المتعلقة بالكميات الاقتصادية الكلية فانه يقضى بمركزية القرارات المتعلقة بنشاط وحدات الاقتصاد الانتاجية،اي ان القرارات التخطيطية لاتكتفي بتحديد الكميات الاجمالية وانما تحديد مستوى النشاط لكل قطاع ثم مستوى النشاط لكل وحدة انتاجية داخل القطاع.

3- التخطيط الفردي والتخطيط القومي:- التخطيط الفردي هو نوع من التخطيط الذي يقتصر على المؤسسات الفردية وخاصة المشروعات الخاصة ذات الصبغة الاحتكارية ويستخدم هذا النوع من التخطيط كاداة لتحقيق الأهداف الخاصة وضمان التنسيق والترشيد في اطار محدد خاص بالوحدات الانتاجية التي أعدت لها الخطة فقط.

اما التخطيط القومي فهو الذي تقوم به الدولة وتطبقه على المستوى القومي ولذلك فهو يهدف الى ضمان التنسيق والانسجام والتوازن على مستوى الاقتصاد القومي ككل.لذلك يمكن اعتبار التخطيط القومي عبارة عن اداه للسياسة الاقتصادية للدولة تعتمده كوسيلة للتدخل في الشؤون الاقتصادية وتوجيهها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- التخطيط القومي والتخطيط الاقليمي:- يشمل التخطيط القومي جميع الاقاليم والمناطق التابعة للدولة.التخطيط الاقليمي نشأت الحاجة له لتنمية مناطق معينة من الدولة يرى المسئولون انها مختلفة عن باقي المناطق وانه لابد من تنميتها بمعدل أسرع وذلك لتحقيق التوازن في لانمو بين اقاليم الدولة المختلفة.وهو صورةمن صور لامركزية التخطيط على المستوى الجغرافي اي لامركزية اقليمية في وضع وتنفيذ ومتابعة الخطة القومية.

5- الخطط الطويلة والمتوسطة والقصيرة الاجل:

أ- الخطط الطويلة الأجل Long Term Plans

تتراوح مدتها في الغالب بين (20الى10) سنه.وسبب تنبني مثل هذه الخطط هو ان عملية التغيير الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لابد ان تحتاج الى جهود كبيرة وبعد زمني يمتد لأكثر من خمس سنوات.كما ان بعض الشاريع تتجاوز مدة انشائها فترة الخطة المتوسطة المدى مثل استصلاح الاراضي،مشاريع توليد الطاقة الكهربائية.كما ان من الامور الهامة التي تحتم اللجوء الى أسلوب التخطيط البعيد المدى هو محاولة الوصول الى استراتيجية للتصنيع تتلائم مع الاحتياجات القائمة والغايات المستهدفة في المستقبل.وهناك نوعين من الخطط الأول Long term planning ويتعلق بالخطة طويلة الأجل لقطاع بعينه دون غيره من القطاعات والثاني perspective planning بتعلق بالخطة طويلة الاجل التي تشمل كل القطاعات.والخطة طويلة الاجل لاتنزل الى مستوى التفاصيل التي تنزل اليها الخطط المتوسطة والقصيرة.

ب- الخطة المتوسطة الاجلmedium-term pian

يتراوح بعدها بعدها الزمني بين(5 الى 7) سنوات وهي تمثل النمط السائد في معظم البلدان التي اعتمدت اسلوب التخطيط.تتضمن الخطة المتوسطة الاجل مجالات نمو الدخل والانتاج للقطاعات الاقتصادية المختلفة بل ولفروع هذه القطاعات وتحديد التركيب السلعي للانتاج كما تتضمن خطة للقوى العاملة والانتاجية وكذلك خططاً لكافة المتغيرات الأخرى على المستوى القومي كخطة الاستهلاك وتركيب الصادرات ومعدلات نمو الاحتياجات من الاستيراد وتمثل خطة الاستثمار مركز الصدارة في هذه الخطة.

ج- الخطة القصيرة الاجل short-term plan

خطط بعدها الزمني سنة واحدة وتسمى عادة بالخطة التنفيذية وتعتير الوسيلة التنفيذية للخطة المتوسطة الأجل الى أهداف سنوية.مجموعها في الواقع هو هدف الخطة المتوسطة الاجل ذاتها.

ولابد من الاشارة هنا الى نوع آخر من التخطيط الا وهو التخطيط المادي والتخطيط المالي:

التخطيط المادي:- هو اعداد القرارات التي تنظم تعبئة واستخدام الموارد الحقيقية والتي تشمل الموارد الطبيعية،الالات والمعدات،المواد نصف المصنعة والقوى العاملة اللازمة لعملية الانتاج ويتم هذا النوع من التخطيط على مستوى الاقتصاد القومي ككل كما يتم ايضاً على مستوى المشاريع.

التخطيط المالي:- هو تنظيم الموارد المالية الضرورية لسد احتياجات التنمية ان التخطيط المالي يتضمن مايلي:

1- تحديد حجم التدفقات النقدية،ومصادر الحصول عليها.
2- كيفية توزيع التدفقات النقدية على استخدامتها المختلفة.
3- العمل على تحقيق التناسب بين عرض التدفقات النقدية في الاقتصاد، والطلب عليها،وهذا يتم من خلال التخطيط المالي بدلا من الاعتماد على السوق في تحقيق هذا التناسق او التوازن بين العرض والطلب.

بتطبيق هذين النوعين من التخطيط في كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي وعند وضع الخطة الاقتصادية يجب ادماج النوعين أعلاه من التخطيط كضرورة من ضرورات التخطيط السليم.

المحاضرة الثانية

أعداد الخطة الاقتصادية

خطة التنمية القومية National Development Plan

هي مجموعة من القرارات التي تتخذ لغرض تحقيق أهداف معينة من خلال فترة زمنية معينة وتقسم قرارات التخطيط الى أربعة أنواع رئيسية من القرارات تبعاً للنشاط الذي تتحكم فيه وهي كما يلي:-

1- القرارات المالية:- تشمل مجموعة القرارات التي تنظم التدفقات التي تنشأ عن المعاملات الداخلية والمدفوعات التحويلية وتداول الاصول المالية (مثال ذلك السياسة المالية،السياسة النقدية،سياسة النقد الاجنبي،سياسة الأجور وسياسة الاسعار).

2- قرارات لاستثمار:- هي مجموعة القرارات التي توزع الموارد المتاحة للاستثمار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تموزع الموارد المتاحة للاستثمار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تمارس النشاط الاقتصادي وبين فروع القطاع الواحد.

3- قرارات الانتاج :- مجموعة القرارات التي تنظم العمليات الانتاجية التي تقوم بها الوحدات التي تمارس العمل الانتاجي.

4- القرارات الاستهلاكية:- مجموعة القرارات التي تحدد أنواع السلع والخدمات التي يستهلكها الافراد.

اساسيات منهاج وضع الخطة

عند وضع أي خطة أقتصادية فهناك أربع أساسيات يجب الأخذ بها كمنهاج لاعداد الخطة وهي كما يلي:-

1- تقدير الامكانيات القومية:- الامكانيات القومية هي مامتواقر من موارد مادية وبشرية ومالية سواء من داخل المجتمع او من خارجه،ويدخل في تقدير الامكانيات القومية القوى العاملة،الموارد الأولية ،رؤوس الاموال،المستلزمات الفنية الاخرى يتم ذلك عن طريق مايدعى بالحسابات القومية.

2- تحديد الاهداف في ضوء الامكانيات القومية :- تحديد الاهداف يقتضي دراسة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد القومي حيث تكون أهداف الخطة تعبير عن وسائل علاج هذه المشكلات التي تختلف من نظام اقتصادي الى لاخر وينبغى ان يرعى في تحديد الأهداف ان تتوافق مع مايتاح من موارد. لقد استخدمتالدول الغربية مايعرف بـ (التخطيط ذو الهدف الواحد) ففي الولايات المتحدة كان الهدف هو زيادة الدخل القومي وفي بريطانيا تحقيق التوظيف الكامل وفي امريكا اللاتينية فهو التصنيع السريع.والخطة السليمة يجب ان تتضمن استرتيجية للتقدم الاقتصادي،والمقصود بها الفصل بين الاهداف الاستراتيجية وتمييزها عن الاعداف الاقل أهمية.

3- تحدي وسائل تحقيق الاهداف :- لابد من اختيار انسب الوسائل وأفضلها لتحقيق تلك الاهداف ويطلق على ذلك مصطلح الاختيار الاقتصادي وتتمثل عملية الاختيار الاقتصادي في مرحلتين:-

أ- تحديد أنواع السلع التي يجب انتاجها.

ب- تحديد الكميات المنتجة.

تبدأ عملية الاختيار الاقتصادي بوضع قائمة بالمشاريع المختلفة ينوي القيام بها لتحقيق الاهداف القومية على لن يراعي في ذلك متطلبات التنمية وحاجة السوق المحلية والخارجية.

4- تحديد الاطار الزمني للخطة:- يطق على الاطار الزمني مدة الخطة يختلف تحديد الخطة باختلاف البعد الزمني لها أي انه كلما كانت اهداف الخطة طموحة كلما كانت مدة الخطة طويلة والعكس صحيح.

5- تحديد الجهات المنفذة:-تحديد الجهة المنفذة للخطة يعتبر عنصراًمن عناصر انجاح الخطة.ولزيادة فعالية هذا العنصر فانه يتطلب مايلي:-

أ- تحديد الاجهزة المسؤولة عن تنفيذ أهداف الخطة.

ب- تأمين التوازن بين الاهداف المخططة وامكانيات الاجهزة المنفذة.

ت- تعريف الاجهزة المنفذة للخطة بالمهام الموكلة اليها طبقا لمبدأ المسؤولية الشخصية.

مراحل اعداد الخطة الاقتصادية

يمكن تلخيص هذه المراحل كما يلي:-

1- تحديد المشكلات التي يواجهها المجتمع في سنة الاساس.

2- التحديد الاولي التي يسعى المجتمع الوصول اليها.

3- تحديد الوسائل البديلة التي يمكن للمجتمع استخدامها لتحقيق الاهداف.

4- اختيار افضل البدائل لتحقيق الاهداف.

5- تحديد الاهداف النهائية للخطة.

ان عملية تحديد الاهداف ليست بالمسالة السهلة لان هناك جملة من الاهداف يتوجب على المجتمع تحقيقها وهنا يتوجب على المخطط التفريق بين نوعين من الاهداف هما:-

أ- الاهداف الاولية:- الاولية او العامة وهذه الاهداف تحدد القيم التي لابد ان يبلغها بعض او كل العناصر الاقتصادية الهامة مثل تحقيق معدل عالي لنمو الدخل القومي.

ب- الاهداف المشتقة:- هي الاهداف المشتقة من الاهداف الاولية او في ضوئها.ومن أمثلة هذه الاهداف تحقيق زيادة معينة في الدخل الصناعي مما يتطلب تحديد أهداف انتاجية محددة لكل فرع من فروع الصناعة.

كما ويجب على المخطط عند صياغة الاهداف النهائية التمييز بين نوعين من الاهداف هما:-

أ- الاهداف المحددة:- وهي الاهداف التي يعبر عنها بشكل رقمي مثل زيادة الدخل القومي الى النصف خلال مدة محددة.

ب- الاهداف المرنة:- مثل هذه الاهداف لاتصل الى تحديد رقمي نهائي ليعض المتغيرات الاقتصادية وانما يوضع لها حد اعلى وحد أدنى او ان تأخذ شكل تحديد اتجاه المتغير مثال ذلك الا يزيد العجز في ميزان المدفوعات عن حد معين.

المبادئ العامة للخطة الاقتصادية

1- الواقعية:- Realim يقصد بواقعية الخطة ان تكون الاهداف المطلوب تحقيقها والوسائل المستخدمة في سبيل ذلك متفقة مع امكانيات المجتع وظروفه.اي ان تكون الاهداف ممكنة التحقيق في حدود الموارد التي يمتلكها المجتمع.

2- الشمول :-comprchensiveness ان تكون الخطة شاملة للاقتصاد الوطني وقادر على توجيه كافة الموارد المتاحة والتأثير في كافة المتغيرات والانشطة الاقتصادية انطلاقاً من التشابك والترابط بين الموارد والانشطة الاقتصادية والمتغيرات الاخرى ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي ويفترض ان يتضمن مبدأ الشمول في الخطة المجالات التالية:-

أ- كافة المتغيرات الكلية مثل الاستثمار والاستهلاك والصادرات والواردات.

ب- كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية وفروعها المختلفة.

ت- كافة الاقاليم والمناطق الجغرافية في القطر وان تهتم بالتنمية المكانية المتوازنة .

ث- الجوانب المادية والمالية مع ضرورة الربط بينهما.

3- مركزية القرارات التخطيطية:- هو ان القرارات الاساسية الخاصة باستخدام الموارد والتأثير بالمتغيرات الاقتصادية والتنسيق بين الخطط المختلفة للوحدات الانتاجية يتم من قبل هيئة تخطيط مركزية.

4- التناسق consistency يشترط ان تكون مفردات الخطة على قدر كبير من التناسق سواء على مستوى الاهداف او ممستوى الوسائل لتحقيق تلك الاهداف فالتناسق بين الموارد المتاحة واستخداماتها المخططة يضمن عدم ظهور الاختناقات التي تبرز اثناء تنفيذ الخطة.

5- المرونة:flexibility هي قابلية الخطة للاستجابة للظروف الطارئة والمستجدة أي قابلية الخطة للتعديل المستمر في ضوء الظروف المتغيرة وعلى ضوء ما تظهره من نتائج تنفيذها فالمرونة تمنع او على الاقل تقلل احتمالات وجود طاقات عاطلة او معطلة في الاقتصاد.

6- الالزام Imperative تصدر الخطة على شكل قانون ملزم للجميع بعد موافقة السلطات السياسية عليها ويعاقب كل من يخالف الاتجاهات العامة الواردة بالخطة يجب هذا التفريق بين التخطيط الالزامي Imperative planning والتخطيط التاشيري Indicative planning الذي يقصد به وضع مؤشرات عامة للوحدات الانتاجية تكون دليل عمل لها دون الزام وهو مايسود في الدول الغربية.

7- الاستمرارية: continuity التخطيط عملية مستمرة لاتنتهي بانتهاء اعداد الخطة وانما تتبعها مرحلتي التنفيذ والمتابعة كما ان انتهاء الخطة لايعني انتهاء عملية التخطيط.

تنفيذ الخطة

لنجاح تنفيذ أهداف الخطة لابد من توافر شروط ثلاث:-

1- وضع الاهداف على كافة المستويات بمعنى ان الهدف الاجمالي لكل عنصر لابد ان يتوزع الى اهداف فرعية على المستوى القطاعي،وعلى مستوى النشاط ثم على مستوى الوحدة الانتاجية.

2- قدرة أجهزة التنفيذ في الدولة على تنفيذ أهداف الخطة اذ ان العبرة ليست فيما يتاح للمجتمعمن الموارد المختلفة مادية او معنوية وانما العبرة بقدرة الاجهزة الحكومية على استغلال هذه المواردفي تنفيذ أهداف الخطة عن طريق وضع مشروعات وبرامج واعمال معينة موضوع التنفيذ.

3- قيام أجهزة التنفيذ ببذل كل الجهود كم اجل التغلب على مايعترض سبل التنفيذ من صعوبات اذ ان قيام صعوبات التفيذ أمر طبيعي في كل خطة انما الغير طبيعي ان تتواني اوتتراخي جهات التنفيذ عن محاولة التغلب غلى هذه الصعوبات.

أما عن الوسائل التي تستعين بها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وادارته طبقاً للخطة فاننا يمكن ان نميز بين أسلوبين:-

الاسلوب الاول:- أسلوب التحكم المباشر هو أسلوب اصدار التعليمات المباشرة لأجهزة التنفيذ او ضرورة الحصول على موافقة السلطات المركزية على القرارات التنفيذية قبل البدء في عملية التنفيذ.

الاسلوب الثاني:- أسلوب التحكم غير المباشر هو ان السلطة المركزية تاثر في القرارات (قرارات الوحدات التنفيذية) عن طري التأثير في العوامل التي تحكم هذه القرارات. أهم الادوات التي تيتخدمها الخطة في هذا المجال هي:-

1- السياسة المالية للدولة :- وهذه السياسة تتعلق بالتصرفات المالية للدولة عن طريق الانفاق العام فالاتفاق العام يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي تماماً كما يؤثر الانفاق الخاص.

2- السياسة النقدية :- وتشمل مجموعة الادوات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في التدفقات النقدية وبالتالي التأثير في التدفقات السلعية المقابلة لها.

3- سياسة الاجور :- الاجر هو الحافز الاول الذي يحرك قوة العمل ويوزعها بين استخداماتها المختلفة.

مرحلة متابعة تنفيذ أهداف الخطة

لغرض انجاح عملية تنفيذ الخطة لابد من توفير جانبين أساسيين مهمين:-

1- أجهزة تنفيذ ذات كفاءة عالية:- هي الاجهزة التي المسؤولة عن تنفيذ الخطة على المتستوى القطاعي وتمثل هذه الهيئة عادة اما بمجلس التخطيط او بمجلس الوزراء كل وزارة تكون مسؤولة عن تنفيذ الخطة في القطاع التابع لها.

2- أجهزة الرقابة والنتابعة:- وتشمل

أ- الجهاز المركزي للتخطيط :يشرف على تنفيذ الخطة ويجري التعديلات عليها ان تطلب الامر.

ب- الجهاز الركزي للاحصاء:الجهة المسؤولة عن اعداد وتهيات البيانات الاحصائية لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ت- الاجهزة المالية:تقوم الاجهزة المالية المتمثلة بالبنك المركزي والبنوك القطاعية ووزارة المالية بالرقابة الفعالة على تنفيذ الخطة من خلال تقديم كل وحدة انتاجية نسخة من خطتها التفصيلية (خطة مالية كاملة). التي توضح فيها وجوه الانفاق المختلفة مفصلة في صورة أجور ومواد اولية ومعدات الى البنك المركزي او البنوك القطاعية ذات العلاقة،ويقوم البنك المركزي باعداد ميزانية تقديرية كل ستة اشهر عن الوحدات الانتاجية توضح فيها النفقات والايرادات لتلك الوحدة حتى يتمكن عن طريق هذه الميزانية التعرف على سير التنفيذ.

ث- الاجهزة السياسية : يلعب التنظيم السياسي في المجتمع دوراًمهما في توجيه الشعب للمساهمة في الخطة وابداء الراي في المشاريع والبرامج التي تتضمنها.

تقييم اداء الخطة

اذا كانت عملية متابعة الخطة تهدف الى تحديد الانحرافات ومعالجتها فان عملية تقييم الاداء تهدف الى تحديد عمق الانحرافات مقارنة بأرقام الخطة وتستعمل في قياس عمق الانحرافات معاملات تقييم الاداء.تقوم فكرة معامل تقييم الاداء على ناتج الفرق بين ارقام التنفيذ الفعلي للخطة وارقام الخطة مقسوماً على ارقام الخطة ويمكن استعمال العلاقة التالية في حساب معامل تقييم أداء الخطة:-

حيث =M معامل تقييم الاداء.

=F رقم التنفيذ الذي حدث في الواقع.

=T رقم الخطة.

معامل تقييم الاداء أما مادي او نقدي حسب وحدة القياس ويمكن ان يكون معامل تقييم الاداء سالباً او موجباً او صفراً. يكون سالب اذا كانت ارقام التنفيذ الواقعي للخطة اصغر من الارقام الواردة في الخطة.أرقام التنفيذ الواقعي للخطة اصغر من الارقام الواردة في الخطة.أرقام التنفيذ الواقعي اصغر من الارقام الواردة في الخطة =معامل التقيم سالب.

أرقا التنفيذ الفعلي للخطة اكبر من الارقام الواردة في الخطة = معامل تقييم الاداء موجب.

الارقام الواقعية =الارقام الواردة في الخطة =معامل تقييم الاداء صفراً.

وبذلك تكون الوحدات التنفيذية قد حققت الخطة تماما الا ان الواقع العملي لا يمكن ان يفرز هذا الاحتمال عمليا قد يتم تجاوز أرقا الخطة في بعض القطاعات في حين تعجز وحدات التنفيذ في أنشطة اخرى عن تحقيق أرقام الخطة لذلك تحسب معاملات تقييم الاداء لكل نشاط من الانشطة.

المحاضرة الثالثة

تحديد معدل التنمية في فترة لخطة:-

تحديد معدل التنمية في فترة الخطة ركيزة اساسية من ركائز وضع الخطة الاقتصادية.

يختلف الاقتصايون حول المعيار المناسب لقياس معدل التنمية من اشهر الاراء في هذا المجال اثنان... يميل اصحاب الرأي الاول الى استعمال معدل الزيادة في اجمالي الناتج القومي للتعبير عن معدل التنمية الاقتصادية.

يتم حساب معدل التنمية طبقاً لذلك

الزيادة في الناتج القومي

100×ـــــــــــــــــــــــــــــــــ = معدل التنمية

قيمة الناتج القومي في سنة الاساس

سنة الاساس قد تكون السنة السابقة للخة او احدى سنوات الخطة

يسجل لهذا الرأي سهولة الحساب،ويخذ عليه اهماله لنمو السكان وتزايدهم اذ قد يتغلب معدل تزايد السكان على معدل نمو اجمالي الناتج القومي مما ينعكس سلباً على المستوى المعاشي ويؤدي الى تدهور مستوى معيشة الجماهير،مما يشك في جمهور التنمية وانجازاتها.

تخلصاً من هذه السلبية يميل اصحاب الرأي الثاني الى اعتماد معدل الزيادة في نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي،كمقياس لمعدل التنمية بحسب معدل الزيادة في نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي كما يلي:-

الزيادة في نصيب الفرد في اجمالي الناتج القومي

ـــ = معدل الزيادة في نصيب الفرد من

نصيب الفرد في سنة الاساس الناتج القومي

ويحسب نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي كما يلي:-

اجمالي الناتج القومي في السنة المدروسة

ــــــــــــــ = نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي

متوسط عدد السكان في تلك السنة

متوسط عدد السكان في السنة المدروسة يستخرج كوسط حسابي لعدد السكان في بداية السنة ونهايتها او قد يستبدل بعدد السكان في 7/1/من السنة

ان معدل زيادة نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي يستوعب الزيادة السكانية ويضمن عرض معدلات التقدم في مستويات المعيشة.

ان كلا الرأي الاول والثاني يرتبطا مباشرة بزيادة اجمالي الناتج القومي والزيادة في الناتج القومي تتوقف على حجم وفاعلية الطاقات الانتاجية العاملة في فترة الخطة ان حجم الطاقات الانتاجية في فترة الخطة يعتمد على حجمها قبل بدء الخطة وعلى الطاقات الانتاجية الجديدة التي ستضاف عليها لتعويض الاندثارات وللتوسع في الفروع الانتاجية المختصة خلال سنوات الخطة.

فيتوقف حجم الطاقات الانتاجية الجدبدة على المبالغ المخصصة للاستثمار في فترة الخطة والسنوات القليلة السابقة لها،ان حجم الاستثمار يرتبط بصورة اساسية بمعدل توزيع الناتج القومي بين الاستهلاك والادخار اي بين الاستهلاك الحالي وتأجيل الاستهلاك لفترات زمنة مستقبلية بصورة عامة اذا اتجه المجتمع الى زيادة حصة الاستهلاك الحالي على الادخار فانه يستمتع باشباع حاجات الاستهلاك الحالي ولكن مقدرته على بناء طاقات انتاجية جديدة ستضعف وقدرته على زيادة ناتجه القومي في المستقبل ستوهن...أما اذا رجع الادخار على الاستهلاك الحالي فانه يكون قد ضحى بالتمتع باشباع حاجاته الحالية نسبياً لضمان زيادة مناسبة في طاقاته الانتاجية وناتجه القومي في المستقبل ويضمن اشباعاً افضل لحاجته في المستقبل اذن بمكن ان نستنتج ان معدل الزيادة في اجمالي الناتج القومي في فترة الخطة يرتبط طردياً بمعدل زيادة الادخار بافتراض ان الادخار جميعه او معظمه يتفق على بناء طاقات انتاجية اي ان التسرب للخارج والاكتناز معدوم اوقليل الى حد يمكن اهماله.

يصعب الربط بين زيادة تجمال الناتج القومي ومعدل الادخار ومعدل الاستفادة من الطاقات الانتاجية،بعض الاقتصادين وضعوا نماذج رياضية مبسطة للعلاقة بين معدل الادخار ومعدل الزيادة في الناتج القومي من اشهر النماذج الرياضية في هذا المجال نموذج هارد- دومار ونموذج كالشكي.

أولاً:- نموذج هارد- دومار وضع لدراسة سلوك الاقتصاد الوطني ليضمن التوازن ولكنه يستعمل الاجراء بعض التقديرات الاولية حول معدل التنمية في بعض البلدان.

يتألف نموذج هارد – دومار من مجموعة من العلاقات التعريفية التي يحلها تحدد علاقة تحليلية تربط مابين زيادة الناتج القومي ومعدل الادخار والعلاقات التعرفية هي:-

- الزيادة المطلقة في الطاقات الانتاجية تساوي حجم الاستثمارات الجديدة

$I=\Delta P$............ -1 الاستثمار

- حجم الاستثمار يعادل الادخاربـ (S) ويساوي معدل الادخار (r) مضروباً بحجم الناتج القومي (NP)

S=I=r.Np.....-2

- ان العلاقة بين الطاقات الانتاجية (P) وحجم الناتج القومي الذي تقدمه (NP) ثابته لثبات الفن التكنلوجي وللاستخدام الكامل للطاقات الانتاجية ويعبر عن تلك العلاقة بمعامل راس المال (m).P

M ▬= 3-

NP

وباستخدام الخطوات الاتية نستنتج العلاقة التحليلية .

- نربط المعادلتين (1,2)

I=Δ P=r.NP.....-4

- باعادة صياغة العلاقة او المعادلة (3)

ومادمت M ثابته فان P=m.np

P=m.Δnp.....5Δ

- بتعويض المعادلة (5) في العادلة (4) نستنتج العلاقة التحليلية كما يلي:-

m.ΔNP=NP

نستنتج

r Np Δ

———= ———6.....

m NP

ونستنتج ΔNP

منطوق هذه العلاقة التحليلية هو ان معدل زيادة الناتج القومي ———— تساوي حاصل قسمة معدل الادخار (r) على معامل راس المال(m)

NP

مادام معامل راس المال m ثابت في النموذج فان زيادة الناتج القومي

توضح هذه العلاقة انه كلما ازداد الادخار (s) ارتفعت الزيادة في الناتج القومي دور المخطط هنا ان يوازن يبين امكانبات المجتمع على الادخار لصالح بناء طاقات انتاجية جديدة تدر زيادات في الناتج الناتج القومي مستقبلاً ويبين ان لايضر بالمستوى المعاشي الحالي للمجتمع ضرراً بالغاً.

ثانياً:- نموذج كالكشي:-بتسنى نموذجه على اساس ان التنمية الاقتصادية لاتتطلب زيادة في الاصول الثابته فقط وانما تتطلب زيادة في الاموال الجارية اللازمة لتشغيل الاصول الثابته الجديدة كذلك وبما يتفق مع معامل راس المال،يعتقد كالكشي ان زيادة الناتج القومي يمكن ان تتيح عن التجديدات في اساليب الانتاج كما تنتج عن بناء طاقة انتاجية جديدة وتتاثر من ناحية اخرى باندثار الطاقات الانتاجية القائمة،والعلاقات الاساسية لنموذج كالشكي هي:-

1- الزيادة في الناتج القومي تتيح عن الطاقات الانتاجية الجديدة والتجديدات في اساليب الانتاج على ان تطرح منها الاندثارات الطاقات الانتاجية الجديدة هي حاصل قسمة الاستثمارات في الاصول الثابته (I) على معامل راس المال (m) اما التجديدات في اساليب الانتاج فهي حاصل ضرب معامل التجديدات الى الناتج القومي (Z)بحجم الناتج القومي ((NPكذلك تعطي العلاقة الاتية:-

يفترض كالشكي ثبات معامل راس المال (mI) ومعامل التجديدات (Z) ونسبة الاندثارات (U).

بقسمة المعادلة (I) على حجم الناتج القومي NP نستخرج معدل نمو الناتج القومي كما يلي:-

ثالثاً:- نسبة الزيادة المطلوبة في الاموال الجارية (I2) الى الناتج القومي (NP) الى الناتج القومي (NP) تعادل معامل راس المال الجاري الى الناتج القومي (M2) مضروب بمعدل نمو الناتج القومي:-

من المعادلة (2) نسبة الاستثمارات في الاصول الثابته :-

ان نسبة الاستثمار الكلي تساوي حاصل جمع نسبة الاستثمار في الاصول الثابتة مع نسبة الاستثمار في الاموال الجارية ويجمع العلاقتين :- (3-4)

يربط كلشكي معدل نمو الناتج